

تطور السياسات لتحسين القدرة التنافسية للصناعة و إرساء منظومة للبحث والتجديد

➤ التخطيط المركزي وتركيز الصناعة

يحظى القطاع الصناعي بتونس منذ الاستقلال باهتمام خاص من الحكومات المتعاقبة، وشهد تغيرات عديدة على مستوى السياسات والبرامج والقرارات المتخذة تماشياً مع المراحل التي مرت بها البلاد والظروف الاقتصادية العالمية والمناخ المحيط بالبلاد. وقد تميز في بداية الستينيات بعد الاستقلال وتركيز الدولة الحديثة ببذل مجهود كبير للتصنيع والاعتماد على المخططات التنموية المركزية وإيلاء القطاع العمومي دوراً محورياً لدفع التنمية بالبلاد. وتم أثناء هذه الفترة تركيز أقطاب صناعية في الفولاذ والنسيج وتكرير النفط وتحويل الفسفاط وصناعة الورق. إلا أن هذه السياسة الاشتراكية جوبهت بالرفض وأجهضت من طرف قوى الضغط والنافذين السياسيين والأهالي الذين رفضوا التخلي عن ملكية أراضيهم.

➤ الانفتاح الاقتصادي

أحدثت تغييرات في السياسة الاقتصادية في السبعينيات حيث تم إقحام الخواص وتشجيعهم على الاستثمار في الصناعات التحويلية من خلال سن قانون أفريل 1972 لجلب المستثمرين الأجانب والمحليين للاستثمار في المشاريع الموجهة كلياً للتصدير. وتم طرح جدي لمفهوم الميزات التفاضلية. ولإكساب هذه النوعية من المؤسسات قدرة تنافسية تمكنها من تسويق منتوجاتها بالسوق العالمية وخاصة منها الأوروبية تم إسنادها امتيازات هامة تتمثل خاصة في:

- طرح كل المداخل المتأتية من التصدير من أساس الضريبة على الشركات والاستيراد بحرية ودون دفع أي أداءات جمركية للمعدات والمواد اللازمة للإنتاج .
- تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجور المدفوعة للأعوان التونسيين.

إلى جانب إحداث هياكل لتطبيق سياسات الدولة في مجال التشجيع على الاستثمار وإنجاز البنى التحتية على غرار وكالة النهوض بالاستثمار ومركز النهوض بالصادرات والوكالة العقارية الصناعية كما تم إحداث صندوق التطوير واللامركزية الصناعية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة ولتشجيع جيل جديد من الباعثين الشبان الذين لديهم مؤهلات و ليس لهم قدر كاف من

المنقولات لتمويل مشاريعهم و الانتصاب للحساب الخاص ولتشجيع المستثمرين على الانتصاب في مناطق التنمية الجهوية .

ومن خلال القوانين التي تم سنها خلال السبعينيات وبداية الثمانينات شهد إنتاج الصناعات التحويلية تطورا مذهلا يقارب 7،11% سنويا خلال الفترة الممتدة من 1970-1981. وشهد الاقتصاد نموا هاما ب 4،7% وتضاعفت الصادرات من 8،95 مليون دينار سنة 1970 إلى 904 مليون دينار سنة 1980 ومثلت الصناعة 9،11% من الناتج الداخلي الخام سنة 1980 مقابل 4،8% سنة 1970 إلا أن هذه النتائج لا يمكن أن تحجب أن أغلبية النسيج الصناعي يتكون من مؤسسات صغيرة ومتوسطة لا تتوفر على رأس مال كافٍ يمكنها من مواجهة الأزمات و تتعاطى أنشطة ذات قيمة مضافة ضعيفة. أهم ميزتها قدرتها التشغيلية الكبيرة إذ تعتمد على كلفة يد عاملة ذات أجور متدنية لا تملك مهارات خاصة. وبالتالي تنحصر قدرتها التنافسية على كلفة الإنتاج ومناخ الاستثمار والقرب الجغرافي من السوق الأوروبية.

➤ برامج الإصلاحات الهيكلية

مرت تونس بظروف اقتصادية صعبة خلال الثمانينات تميزت بمناخ اجتماعي مضطرب وانهيار أسعار البترول إلى أقل من 10 دولار ضد توقعات ب 26 دولار عند إعداد ميزانية الدولة وتسجيل سنوات من الجفاف أثرت سلبيا على الإنتاج الفلاحي والصناعات الغذائية إلى جانب انعكاس الوضع العالمي وفي الشرق الأوسط على السياحة. وعلى سبيل المثال بلغت نسبة التضخم سنة 1984 ما يقارب من 10% وتطور المديونية إلى 46% من الناتج الخام للدخل وعجز ميزان المدفوعات ب 11%.

وأمام هذا الوضع وبمواكبة مؤسسات الإقراض العالمية انتهجت البلاد منذ سنة 1987 برامج إعادة هيكلة اقتصادية تعتمد على اقتصاد السوق وتخلى الدولة على القطاعات التنافسية وإعداد برامج للنهوض بالقطاع الخاص وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخصصتها ومراجعة السياسة الجبائية وتحرير ثمن السلع عند الإنتاج والتوزيع. ومن بين أهم القوانين والإجراءات التي اتخذت تحرير عمليات الاستثمار باعتماد مبدأ التصريح بالاستثمار عوضا عن الموافقة الأولية على المشروع مع إمكانية التصريح عن بعد باستعمال الانترنت.

- تركيز شبابيك موحدة صلب مقرات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد المركزية والجهوية تضم كل المتدخلين في عملية التكوين القانوني للشركات وتقليص آجال تكوين الشركات من شهر إلى يوم واحد.

- إصدار مجلة موحدة لتشجيع الاستثمار سنة 1993 تشمل جل القطاعات وتسد امتيازات جبائية ومالية هامة إلى الاستثمارات لإحداث المشاريع أو التوسعة.
- توقيع اتفاقيات شراكة للتبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي سنة 1995
- إنطاق برنامج التأهيل الصناعي وتخصيص صندوق تنمية القدرة التنافسية لتمويل هذا البرنامج
- انطلاق برنامج تركيز الجودة داخل المؤسسات الصناعية
- إحداث محاضن للمؤسسات لمواكبة ومساعدة الباعثين خلال مراحل إنجاز المشاريع
- إحداث بنك لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وصندوق لضمان القروض للمساعدة على تمويل مشاريع الباعثين.
- إحداث صناديق لتمويل تركيز خلايا داخل المؤسسة تهتم بالتصدير ودراسة الأسواق الخارجية والمساهمة في المعارض والنقل وإحداث تمثيلات بالخارج.

➤ برامج تحسين القدرة التنافسية

- منذ توقيع اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حرصت الحكومة التونسية على وضع برامج مع أوروبا لتحسين القدرة التنافسية للصناعة التونسية ومن أبرزها:
- برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية لتنمية القدرة التنافسية عبر حث المؤسسات على تطوير وسائل الإنتاج ومواكبة التكنولوجيا الحديثة وإرساء نظام الجودة وقد مكن هذا البرنامج المؤسسات من تحديث وسائل الإنتاج وتطوير طريقة التسيير واقتناء والتحكم في البرمجيات المعدة للتصميم والتصنيع... إلى جانب صنع منتج مطابق للمواصفات العالمية وساهم هذا البرنامج في تطورها وتصدير منتوجاتها. وأسند هذا البرنامج مبلغ منح يقارب 4,1 مليار دينار حتى أواخر سنة 2015.
 - برنامج التحديث الصناعي ويرمي إلى مساعدة المؤسسات الصناعية على التوفيق بين المعايير التونسية والأوروبية في ما يخص الجودة والإبتكار والملكية الصناعية وامتد هذا البرنامج من 2003 إلى 2009 وبميزانية 50 مليون دينار ومس ما يقارب من 1300 مؤسسة
 - برنامج دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتسهيل النفاذ إلى السوق ويرمي إلى مساندة المؤسسات لتحسين مردودية الإنتاج والرفع من القيمة المضافة والتحكم في كلفة الإنتاج والتحكم في الطاقة ووضع الطرق الحديثة للتسويق. وقد تم القيام بما يقارب من 740 عملية تدخل ضمن هذا الإطار. من سنة 2012 إلى سنة 2015.

- برنامج دعم نظام البحث والتجديد لتحسين مساهمة البحث والتجديد في التنمية الاقتصادية من خلال إدخال الحوكمة في هذه العملية وتدعيم الإمكانيات البشرية وإرساء عدة عمليات نموذجية لإحداث مهن جديدة في التسيير ونقل التكنولوجيا وتقريب مؤسسات البحث من المؤسسات الاقتصادية وتركيز خلية للبحث والتجديد في عينة تتكون من 200 مؤسسة صناعية صغرى ومتوسطة.
- تنظيم مسابقة وطنية للتجديد ورصد جوائز للفائزين سنويا لتشجيع الباحثين والمؤسسات على الإقدام والتعود على البحث والتجديد. وبعث بوابة إلكترونية للنهوض بالتجديد ولإدخال ديناميكية بين مختلف المتدخلين في عملية التجديد.

➤ تأثير هذه البرامج على تطور الصناعة

ونتيجة لهذه البرامج و الإجراءات المصاحبة في ميادين تطوير التشريعات وتبسيط الإجراءات وتحسين مناخ الاستثمار ، حقق النسيج الصناعي نموا مذهلا حيث تم تسجيل 5700 مؤسسة صناعية تشغل 10 أشخاص فما فوق خلال سنة 2009 مقارنة ب 1085 مؤسسة سنة 1987 وتضاعفت مبالغ التصدير 14 مرة من 3،1 مليار دينار إلى 7،18 مليار دينار سنة 2009 والاستثمار من 28،0 مليار إلى 4،1 مليار دينار وإحداث مواطن الشغل من 140 ألف إلى 488 ألف سنة 2009.

كما مكنت الاقتصاد التونسي من تصدر الترتيب في إفريقيا على مستوى القدرة التنافسية والتمركز في المرتبة 35 عالميا سنة 2009. وكان بالإمكان تحقيق نتائج أفضل لولا توسع الاتحاد الأوروبي.

وإعطاء الأولوية للاستثمار في بلدان أوروبا الشرقية إلى جانب انتهاء العمل بالإتفاقيات متعددة الألياف في ما يخص النسيج مما أثر على القطاع المصدر الأول نتيجة لتحرر البلدان الكبيرة المصدرة من هذه القيود مثل الصين والهند والتي تملك كلفة إنتاج أقل مقارنة ببلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط في قطاع النسيج والملابس في ذلك الوقت.

ورغم تفتح الاقتصاد التونسي واندماجه في الاقتصاد العالمي وتحسن المنتج الصناعي من ناحية الجودة والقدرة التنافسية إلا أن القيمة المضافة والمحتوى التكنولوجي للمنتجات الصناعية لم تتطور

بنفس النسبة لتطور النسيج الصناعي ولم تتخطى البلاد مستوى البلدان ذات الدخل المتوسط نظرا لإعتمادها في أغلب الأنشطة الصناعية على كثافة اليد العاملة وعدم بذل مجهودات كبيرة في ميدان البحث العلمي والتجديد.

ويمر الاقتصاد في الظرف الراهن بمرحلة انتقالية تنسم بضعف النمو وتطور المديونية وتراجع القدرة التنافسية مما أثر على المؤشرات المتعلقة بالقدرة التنافسية و المؤشر العام للتجديد ومؤشر الحرية الاقتصادية .

➤ إرساء منظومة جديدة للبحث العلمي والتجديد

للخروج من صفوف البلدان ذات الدخل المتوسط والتطلع إلى بلوغ مستوى أرقى بدأت تونس منذ سنة 2010 في سلوك سياسة لتطوير الصناعة تعتمد على إرساء منظومة جديدة للبحث والتجديد تتميز ب:

- ترك التمشي الذي كان يعول على الأقطاب التكنولوجية لدفع البحث والتجديد وإحاطتها بمراكز البحث وهياكل المساندة نظرا لمحدودية النتائج المسجلة
- التوجه كسائر البلدان المتقدمة نحو منظومة تعتمد على ريادة الأعمال والمشاريع المجددة
- إحاطة المنظومة الجديدة بإطار تشريعي وإجراءات أكثر تنظيما وتحفيزا
- الاعتماد على مؤسسات وجهات مختصة في مجال التجديد
- الانفتاح على الشركات والنقابات ومكاتب الدراسات والمجتمع المدني للمساعدة على دفع وتطوير التجديد
- تكوين وتوفير مهارات معترف بها في هذا المجال
- توفير آليات عديدة للتمويل تغطي كل المراحل التي يمر بها المشروع منذ الإنطلاق إلى الإنجاز
- وتركز هذه المنظومة إلى جانب العلاقات بين الثالوث المتكون من المؤسسة والبحث والسوق على أهمية محيط هذا المثلث المتكون من الهياكل المتدخلة في المنظومة وعلى آليات التمويل الموجهة في كل مرحلة منذ الانطلاق إلى إنجاز المشروع.
- وتتوزع آليات التمويل على:
- آليات دعم فردية تتكون من برنامج التأهيل الصناعي ومنحة للاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية وهي موجهة إلى المؤسسات القائمة لتحسين القدرة التنافسية وتحديث آلات الإنتاج واقتناء معدات تكنولوجية متطورة بالإضافة إلى صندوق التطوير واللامركزية الصناعية

ونظام تشجيع الابتكار والإبداع في ميدان تكنولوجيات الاتصال الذين يتدخلان في تكوين رأس مال المشروع المزمع إنجازه

- آليات دعم البحوث التشاركية وتتكون من برنامج تثمين نتائج البحث ومنحة الاستثمار الموجهة للبحث والتطوير والبرنامج الوطني للبحث والتجديد وهي موجهة لدعم البحث العلمي والتجديد ولتقريب المؤسسات والمراكز الفنية ومراكز البحث
- آليات دعم تكوين رأس المال وهي متكونة من مختلف الصناديق المذكورة سابقا ومن شركات الاستثمار ذات رأس تنمية وصناديق الانطلاق وبعض البرامج الخصوصية الموجهة للباعثين الجدد وذلك لاستكمال تكوين رأس المال.

➤ النسيج الصناعي التونسي الحالي

يقدر عدد المؤسسات الصناعية التي تشغل على الأقل 10 أشخاص فما فوق حسب آخر الإحصائيات 5657 مؤسسة يعمل بها أكثر من 500 ألف شخص. من بينها 45 بالمائة موجهة كليا للتصدير. وتعد المؤسسات ذات المساهمة الأجنبية في رأسمالها أكثر من 1767 مؤسسة. وأمنت الصناعة مبلغ 4,24 مليار دينار من العملة الصعبة المتأتية من التصدير وهو ما يمثل 88% من مجموع صادرات البلاد من السلع. وتعد تونس خامس مزود للملابس لأوروبا و أول مصدر للتمور وزيت الزيتون على المستوى العالمي سنة 2015

➤ التحديات التي تعترض البحث العلمي والتجديد

صادفت بداية تركيز منظومة البحث والتجديد قيام الثورة في البلاد وحصول تغييرات سياسية جوهرية أثرت على استقرار البلاد وعلى أولوياتها مما انعكس سلبيا على عمل هذه المنظومة وعلى تراخ في الجهود المبذولة لتفعيلها إضافة إلى بعض السلبيات الموجودة من قبل و تخص تركيبة النسيج الصناعي الذي تمت الإشارة إليها سابقا وبرزت عدة نواقص من بينها:

- تأثر البحث العلمي بالوضع الانتقالي الذي تمر به البلاد ونقص في الاعتمادات المخصصة له من %3 من ناتج الدخل الخام خلافا لبعض البلدان التي تخصص أكثر من 68,0% التي تمثل
- عدم إيلاء البحث العلمي الأهمية القصوى واعتباره قطاعا إستراتيجيا مثل البلدان التي زادت بفضلها نهوضا باقتصادها .

- نقص في المنظومة التشريعية الداعمة لمختلف المتدخلين والمنظمة للقطاع.
- رغم كل المجهودات المبذولة من طرف الدولة تظل البنية التحتية ومنها التجهيزات العلمية الثقيلة دون المأمول
- غياب التكامل والتنسيق بين الباحث والمؤسسة نظرا لأن الباحث لا يبادر بالتعريف ببحوثه والمؤسسة غالبا لا تتوجه إلى مراكز البحوث لإيجاد حلول لمشاكلها
- عدم وجود جامعات في المراتب المتقدمة عالميا مما يؤثر على مستوى التعليم وعلى مستوى البحوث
- أغلب المؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات طابع عائلي ومن الصعب إقناعها بتبني لتمشي يعتمد على التجديد
- ضعف نسبة التأطير داخل المؤسسات وعدم التحكم ومجارات التحولات التكنولوجية.
- الاعتماد كليا على الدولة لتمويل البحث العلمي وبرامج التجديد وغياب وعدم مجازفة القطاع الخاص
- تعدد آليات تمويل البحث والتجديد وتفرقها بين مؤسسات الدولة دون وجود تنسيق بينهم لإعطاء وضوح في الرؤيا
- صعوبة إقناع المؤسسات المالية بتمويل المشاريع المجددة لغياب تقاليد في هذا الميدان.
- طول الإجراءات للحصول على الامتيازات المتعلقة بتشجيع البحث والتجديد.

➤ توصيات لتطوير المنظومة

- لإعطاء الدور الذي يمكن البحث العلمي والتجديد من المساهمة في تطور الاقتصاد وفي تحسن المؤشرات التنموية وتعدي الحواجز التي تفصل البلاد على الارتقاء إلى مستوى البلدان التي يمكنها تصنيع منتوجات ذات قيمة مضافة ومحتوى تكنولوجي عالي، المفروض:
- اعتبار البحث والتجديد أهم قطاع إستراتيجي للنهوض بالاقتصاد وتقليص الفجوة مع البلدان المتقدمة والترفع في المخصصات المالية له
- إحداث هيئة عليا للبحث والتجديد تشرف على تحديد الأولويات وضبط الإستراتيجيات والتمويل والتنسيق بين مختلف المتدخلين
- إجراء مراجعة لسياسة التعليم لرفع مستوى خريجي التعليم العالي مع ربط التخصصات بواقع سوق الشغل

- تحسين قدرات البحث وإعادة النظر في فاعلية مراكز البحث و في النظام الأساسي لهذه المراكز وللباحثين في اتجاه أكثر مرونة للتسيير وتحفيزهم مع ضبطهم بعقود أهداف
- إسناد امتيازات للمؤسسات الصغرى والمتوسطة لانتداب إطارات تمكنها من مسايرة التطورات التكنولوجية وتركيز خلايا للتجديد إلى جانب حث القطاع الخاص عبر الحوافز الجبائية على الإقبال على تمويل البحث العلمي والتجديد
- دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص، بين البحث والإنتاج، وذلك لربط البحوث منذ البداية بحاجيات المؤسسات أو التدخل للمساعدة على تفعيل نتائج البحث
- إحداث هياكل ربط بين البحث والصناعة للمساعدة على استغلال البحوث التطبيقية وتحويلها إلى مشاريع مجددة
- استغلال آلية التعاون الدولي لتمويل البحث و دعم الشراكة الثنائية أو المتعددة في ميدان البحث العلمي
- تشجيع ومساعدة الباعثين الشبان على تثمين نتائج بحوثهم

➤ أهداف المرحلة المقبلة

ستشهد المرحلة المقبلة مواجهة النسيج الصناعي لتحديات كبرى يحتل فيها التطور التكنولوجي لعناصر الإنتاج والجودة العالية ونسبة تجديد المنتج مكانة عالية مما يستوجب العمل على مواصلة رفع التحدي وإيجاد آليات أكثر نجاعة لدعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية. وسيتم التركيز على مزيد دعم المبادرة الخاصة وتحسين البنية الأساسية و مزيد تشجيع البحث والتجديد والأنشطة ذات المحتوى المعرفي.

➤ الأهداف النوعية

- تتمثل هذه الأهداف إلى جانب التوصيات المذكورة سابقا في:
- تطوير مشاريع البنية التحتية الصناعية و التكنولوجية تمكنها من مواكبة احتياجات المؤسسات الصناعية العصرية.
- تطوير الإطار التشريعي من خلال اكتمال وإصدار المجلة الجديدة للاستثمار وتعصير الإدارة الرقمية ومزيد تبسيط الإجراءات لفائدة المستثمرين .
- مواصلة التوجه نحو دعم الأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي والمعرفي والتي من شأنها إحداث ميزات تفاضلية ..

- تطوير سلسلة القيم بهدف مزيد إدماج الصناعة التونسية في محيطها العالمي مع التركيز على القطاعات التي لها إمكانيات تصديرية كالنسيج والصناعات الغذائية والصناعات الميكانيكية والكهربائية.
- الحرص على إحداث آليات أخرى لدعم البحث العلمي وخاصة التطبيقي ودعم التقارب بين مراكز البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية بهدف الرفع من المستوى التكنولوجي والقيمة المضافة للمنتوج.
- دعم آليات نقل التكنولوجيا في إطار شراكة مع هيكل رائدة في هذا المجال
- تطوير منظومة التمويل ووضع آليات جديدة لتوفير وتدعيم الأموال الذاتية للباعثين وإحداث صناديق ما قبل الانطلاق والرفع من عدد صناديق الانطلاق لتجسيم نتائج البحث العلمي والتجديد
- إحداث مراكز الموارد التكنولوجية بالأقطاب التكنولوجية
- دعم وإحداث مزيد من التشبيكات لتعزيز الشراكة الصناعية والتعاون بين المؤسسات المتدخلة ببعض الأنشطة المتشابهة.

➤ الأهداف الكمية

- مضاعفة قيمة الاستثمارات خلال المخطط التتموي 2016-2020 لتبلغ 3مليار دينار سنة 2020
- الترفيع في إحداث مواطن الشغل في الصناعة سنويا من 25 ألف إلى 40 ألف سنويا.
- الترفيع من قيمة الصادرات الصناعية من 25 مليار دينار سنويا إلى 36 مليار.
- بلوغ نسبة الصادرات في الأنشطة المجددة ذات المحتوى التكنولوجي 50% من جملة الصادرات الصناعية.